المجتمع المدنـــــي في العراق
" إشكالية الارتقاء من المفهوم إلى الظاهرة "

م. م.منتصر مجيد حميد
كلية العلوم السياسية
جامعة بغداد

المقدمة

يعتبر مفهوم المجتمع المدني من بين سلة المفاهيم التي حملت لوائها واعادت رفعها حركات الموجة الثالثة من الديمقراطية في العالم التي نادت بالتعددية والانتخابات الحرة ...الخ .

بدات هذه الموجة مع انهيار العديد من النظم الشمولية و التسلطية في العالم منذ العام ١٩٧٤ في اليونان والبرتغال مرورا بامريكا اللاتينية في اواخر السبعينات وبيرو ٧٩ اكوادور ٧٩ وجنوب اسيا وصولا الى المحطة الابرز في شرق اوربا لتمتد الى اصقاع اخرى .

الا ان من المفيد الاشارة الى ان اعادة توظيف المفهوم لم تحدث في الدول الانفة الذكر فحسب الا انه برز ايضا في الليبراليات الغربية مع الفارق في الاسباب التي يمكن ان نعزوها باختصار الى اخفاق دولة الرفاه في ان تضطلع بكل المهام التنموية وان توفر كل الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى الذي تطمح اليه شعوبها المتقدمة مما طرح من جديد موضوع العلاقة بين المجتمع والدولة .

وإذا كان استهلالنا ألقى الضوء على الولادة الجديدة للظاهرة /المفهوم في الوقت الحالي ، الا ان العقبات التي تواجه الباحث في مجال المجتمع المدني تنبع اولا من سياقات المفهوم ودلالاته المختلفة اكثر من مراقبة ظهوره الحالي واكتمال هلاله .

فهذا المفهوم كما هي في الغالب المفاهيم الاجتماعية والفلسفية لها تمظهرات مختلفة ترتبط بخصوصيات الظاهرة او فرادة الظاهرة الاجتماعية ، كما ان لها مشتركات عامة .

تبرز هذه الاشكالية بجلاء في محاولة ضبط المصطلح الذي يعتبر الاداة التحليلية الاولى في الدراسة ، والمصطلح يقع بين اشكاليتين تنطبق على سواه من مصطلحات العلوم التي اشرنا لها .

اولهما صعوبة اعطاء تعريف جامع مانع للظاهرة من جانب لتعدد سياقاتها ودلالاتها كما اسلفنا ، وثانيهما ان محاولة تبسيط المفهوم قد يؤدي من جانب اخر الى تسطيحه .

واذا ما تجاوزنا هذه الاشكاليات ، فاننا سندلف ولا ريب الى مجال اكثر تعقيدا يتمثل في محاولة تفصيل رداء المصطلح على مقاسات الحقل التطبيقي للبحث دون الاخلال بالموديل او النموذج العام .

وبلغة البحث ان نفصل بين الاطار النظري ومحتواه التطبيقي للنموذج المعني وبين اطارات ومحتويات متقاربة او متداخلة توحي للعين غير المتفحصة انها من نفس الجنس او النوع .
ثم نعود تارة اخرى لتتبع واكتشاف تمظهراته الراهنة في الميدان المجتمعي.

أولا : سياقات المفهوم ودلالاته العامة

تعد نظرية العقد الاجتماعي بداية المنطلق النظري الحديث في اعتبار المجتمع سابقا على الدولة وقادرا على تنظيم نفسه خارج الدولة ومصدر شرعية الدولة ورقيبها .
مر مفهوم المجتمع المدني في مراحل نشوئه بمظاهر تاريخية مختلفة ، فقد مثل خلال مرحلة الثورة الفرنسية مطالبة بالبرلمان وحرية التعبير والاجتماع وحق التصويت ، فيما اصبح اليوم يعني في اطار اوسع المنظمات غير الحكومية ((NGOS)) والتنظيمات النسوية والبيئية ...الخ[١] .
وما بين هذين المرحلتين نشات مدارس واتجاهات عديدة تتناول مفهوم المجتمع المدني من عدة جوانب قسمت الى اتجاهين عامين[٢] :
اولا : المجتمع خارج الدولة في اطار النشاط الاقتصادي ، وتمثله المدرسة الانكليزية- الالمانية التقليدية وهي فرعان :
أ- أدم سميث الذي اعتبر ان المجتمع ينظم نفسه بنفسه تلقائيا وفق آليات السوق.
ب- هيغل وماركس اللذان اعتبرا ان هذا المجتمع قائم على الصراع الذي يولد صراعات جديدة .
ثانيا : المجتمع خارج الدولة ولربما خارج النشاط الاقتصادي ، ويتمثل في المجال الاجتماعي وتمثله ثلاث مدارس رئيسية وهي :
أ- المدرسة الفرنسية ومن ابرز منظريها مونتسيكو حيث اعتبر ان المجتمع المدني هو المنظمات الوسطى بين الفرد والدولة التي تقلل من مركزية الدولة وتوفر حماية للفرد ازاء الدولة .
ب- المدرسة الامريكية ومن ابرز منظريها توكفيل الذي اعتبر ان المجتمع المدني هو الاتحادات الطوعية – الاجتماعية .
ج-المدرسة الايطالية –الالمانية المحدثة اعتبرت المجتمع المدني هو الحيز العام الذي يتم من خلاله تبادل المعلومات ومن ابرز منظريه غرامشي وهابرماس.
بعد هذا المخطط الواسع تاريخيا وفلسفيا نلجا الى توصيف او تعريف اجرائي اكثر قدرة على تحديد العناصر المباشرة للمفهوم لاسيما في المرحلة الراهنة .
نستفيد من تعريف سعد الدين ابراهيم للمجتمع المدني بانه " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة ...الخ" بمعنى كل ما هو "غير ارثي وغير حكومي" كالطبقات والفئات المهنية والاندية والاحزاب والتعاونيات ...الخ.
في حين يصفه باحث اخر بانه " جملة المؤسسات التي تعمل في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق اغراض مختلفة " منها اغراض سياسية المشاركة في صنع القرار

على المستوى القومي ومثالها الاحزاب ، ومنها اغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لاعضاء نقابة معينة ومنها مهنية ومنها ثقافية كاتحاد الكتاب والمثقفين واخرى اجتماعية للاسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية[٣].
ويستبعد بعض الباحثين الاحزاب السياسية وتنظيماتها لان وظيفة المجتمع المدني – وفقا لهذا الراي – هي رقابية ، رصدية ، افتراضية ، اجتماعية ، وليست الوصول الى السلطة .
بينما يحاول البعض الاخر التوفيق بين قبول ورفض الاحزاب فهو يستبعدها من دائرة المجتمع المدني فيما اذا وصلت الى السلطة ويقبلها حين تكون خارج السلطة وفي ذلك عودة لطروحات فلاسفة عصر الانوار حول التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي باعتبار هذا الاخير يهدف للسيطرة على المجتمع المدني[٤] .
في اتجاه مواز يميز البعض بين المجتمع المدني والمجتمع الاهلي ، باعتبار ان الاخير اسبق من الاول ويشمل "الاسر ، العائلات ، العشائر ، القبائل ، الاعراف ...الخ" اما المجتمع المدني فيشمل المؤسسات الطوعية التي تعبر عن ارادة الافراد ومصالحهم[٥] .
في حين اعتبر العديد من الباحثين ان المجتمع المدني هو مجتمع المدينة فيما استخدم مفهوم المجتمع المدني في سياق موازي على انه "مجتمع المواطنين" لاسيما الفاعلين في المجال العام [٦].
لكن المفهوم الاقرب الى مصطلح المنظمات غير الحكومية في منطقتنا العربية هو " الجمعيات الاهلية " التي نشات ونشطت في اطار العمل الخيري والاغاثي والانساني عموما[٧] .
من كل ما تقدم واجمالا فان المجتمع المدني يبدا من جماعات اللعب والاصدقاء خارج الاسرة وعبر الفرق الرياضية في الحي وجماعات الهوايات في المدرسة والنوادي الرياضية والثقافية ومراكز الشباب مرورا بالنقابات والاتحادات المهنية وصولا الى الاحزاب السياسية[٨] .

لذلك فان للمجتمع المدني ومؤسساته خصائص وسمات تميزه عن سواه لعل من ابرزها :

١- الاستقلالية عن الدولة وعن سواها من المؤسسات والجماعات والافراد من خلال[٩] :
أ- نشات مؤسسات المجتمع المدني ومدى تدخل الدولة او سواها
ب- مصادر التمويل فهل تتلقى تمويلا من الدولة او جهات خارجية ام تعتمد كليا على التمويل الذاتي " مساهمات الاعضاء" تبرعاتهم ، واردات ناجمة عن بعض انشطة هذه المؤسسة الخدمية او الانتاجية "
ج- المؤسسية بمعنى الاستقلال الاداري والتنظيمي اي ان تكون المنظمة حاكمة لنفسها .

٢- تطوعية : اي الانتماء الحر غير المفروض ارثيا او قسريا
٣- منظمات غير ربحية : اي لا توزع ارباحا بين اعضائها .

ثانيا : المجتمع المدني في العهد الملكي

يمكن ملاحظة البدايات الجنينية للمجتمع المدني في العراق منذ اصلاحات مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢) الا ان هذه النشأة اخذت تتسارع في اعقاب الانقلاب الدستوري العثماني عام ١٩٠٨ .
حيث بدات قبضة الدولة تترخى عن المجتمع المدني فوجد حيزا اوسع لذلك اعتبرت حقبة الضعف العثماني مرحلة ازدهار للمجال العام في العراق .
فقد احصى حسن شبر سبعة عشر تنظيم اجتماعي وسياسي في صيغة احزاب وجمعيات ونوادي للفترة بين ١٩٠٨-١٩١٣ [١٠] .
فيما شهدت مرحلة الاحتلال البريطاني نشاطات ملحوظة ، فقد نظمت حركة عمالية اول اضراب لها عام ١٩١٨ في البصرة .
ويعتبر نشاط جمعية النهضة الاسلامية برئاسة محمد علي بحر العلوم في تاجيج الثورة العراقية الاولى عام ١٩١٨ المعروفة بثورة النجف ضد الاحتلال البريطاني اول عملية تعبئة للمجتمع المدني بهذا الحجم [١١] .
في حين ان مطالبات الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠ في الاستقلال وتاسيس حكومة وطنية مقيدة بارادة الشعب تعكس وعيا ديمقراطيا في ان الشعب هو مصدر شرعية الحكومة ورقيبها .
كان للصحافة اثر كبير في اشاعة مفاهيم الديمقراطية و المجتمع المدني حيث يقول د.عامر حسن فياض " منذ تاسيس المملكة العراقية ١٩٢٠ وحتى عام ١٩٣٣ صدرت زهاء ٧٣ مجلة و١٤٧ جريدة "[١٢] .
ففي عقب اصدار قانون الجمعيات رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٢ في عهد الحكومة النقيبية تاسست ٤٠٠ جمعية ونادي توزعت بين الخيرية والدينية والرياضية والثقافية والفنية والمهنية ، كما تشكل حزبان معارضان وحزب مؤيد للحكومة[١٣] .
كما قاد الحزب الوطني العراقي برئاسة جعفر ابو التمن المحاولة الاولى لوضع العمال ضمن الخارطة السياسية العراقية ، حيث اشار د. عبد الوهاب حميد رشيد " ان الحزب الوطني عمل على انشاء جمعية اصحاب الصنائع التي حملت في بدايتها طابع نقابة الحرفيين لكن سرعان ما جذبت اليها عمالا من ورش السكك الحديد وبفضل زعيمها محمد صالح القزاز " وهو اول ميكانيكي واول قائد عمالي عراقي سرعان ما تطور نشاط الحركة النقابية وبلغ ذروته حينها في اخراب عام ١٩٣١ الذي ادى الى حلها الا ان واحد من اهم اثارها كان اصدار قانون العمل رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦ .
ولا يسعنا في هذه الورقة متابعة نشاطات المجتمع المدني العراقي طيلة العهد الملكي الا ان عمليات التحديث الاقتصادي - الاجتماعي ادت الى بروز الطبقات العليا من

كبار التجار والصناعيين والمقاولين وملاك الاراضي ، كما نشات في موازة ذلك طبقات وسطى استندت اساسا على التعليم الحديث وارتقت عبر الادارة والجيش ، كذلك فئات وسيطة من اصحاب الملكية وراس المال، في الجانب الاخر المعاكس والمضاد تشكلت وان بنسبة اقل طبقات عمالية في المؤسسات الحديثة ((الموانئ ، السكك الحديد، النفط لاحقا)) الا ان الطبقة الاوسع بقيت طبقة الفلاحين
المعدمة في الارياف، ان اختلال مسارات التطور وانتكاس التحديث ادى الى انقطاع هذه المسيرة في مرحلة الحكم العسكري الثوري ١٩٥٨- ١٩٦٨ [١٤] .

ثالثا : المجتمع المدني في العهد الجمهوري

شهدت سنوات حكم عبد الكريم قاسم ١٩٥٨-١٩٦٣ مستوى واسع من التعددية السياسية والاجتماعية في العراق ، حيث برزت قطاعات سياسية حيوية ، فقد بلغ نشاط الحزب الشيوعي العراقي ذروته انذاك ، يذكر ان الحزب الشيوعي كان الحزب الوطني الوحيد تقريبا الذي جمع كل تلاوين الشعب العراقي من اكراد وعرب ، سنة وشيعة ، مسيحيين ويهود الى جانب ذلك نشط الحزب الوطني الديمقراطي الذي ضم جانبا من النخبة البرجوازية وفي ذات الوقت لعب دورا ملحوظا على الصعيد النقابي العمالي [١٥] .
وفي دائرة مقابلة كانت هناك احزاب القومية العربية ابرزها البعثيين والقوميين الناصريين على خلاف ما تقدم كانت معظم الاحزاب السياسية الاخرى في تاريخ العراق تجسد واجهة لدعم شخصيات معينة وكانت دائرة انتخابهم من الاقارب والمحسوبيات شانهم شان غالبية الاحزاب في العالم العربي .
لذلك فان ما يميز هذه المرحلة من تاريخ العراق السياسي تحديدا هو بروز صراعات ايديولوجية بين قوى تشكلت على اساس المصالح الاجتماعية والاغراض السياسية وعدم الولاء للعشيرة والمجتمع .
المهم فيما تقدم وبالرغم من موجة العنف والفوضى خلال هذه المرحلة التي لم تكن ديمقراطية الا انها اعطت المقومات لصراع سياسي كان بامكانه ان يؤدي الى التعددية والاستقرار الديمقراطي[١٦] .
هذه الفرصة لم تعد متاحة بنفس القدر في المراحل اللاحقة التي تدرجت في مستوى انغلاقها وقمعها لتصل ابعد مدياتها في المرحلة ١٩٦٨-٢٠٠٣ .
اما على صعيد التكوينات الاقتصادية – الاجتماعية الحديثة التي نمت وايعنت خلال العهد الملكي يلاحظ سامي زبيدة ان الطبقة الوسطى تعرضت لاقصاء قطاعاتها الحيوية لمرتين الاولى عند رحيل اليهود عام ١٩٥١ اذ كانوا يشكلون الجزء الاكبر من الطبقة الوسطى في - المجال التجاري والحرفي والبيروقراطي-في بغداد .
ملأ رجال الاعمال الشيعة – لاسيما الفيلية- المجال الذي خلفه رحيل اليهود ، على الاقل في الاسواق ومثل هؤلاء الاغنياء الجدد في الطبقة المتوسطة الذين استهدفوا في

المرحلة الثانية من الاقصاءات في هذه الطبقة بعد استبعاد عدد كبير في عام ١٩٧٠ بحجة علاقتهم الوطيدة بايران واستمر ذلك على مراحل حتى الثمانينات [١٧] .
يرى فالح عبد الجبار ان مؤسسة الملكية الخاصة تعرضت لضربات متعاقبة بدءا بالاصلاحات الزراعية التي قوضت الملكية العقارية الكبيرة مرورا بتأميمات الرأس مال الخاص (١٩٥٩و١٩٦٤ تباعا) بموازاة ذلك توسع دور الدولة كمالك ومنتج اقتصادي تعويضا عن ضعف الراسمال الاهلي ومسخا له وبذلك حذفت قوة اجتماعية هي نواة انفصال واستقلال المجال الاقتصادي من السياسي[١٨] .
خلال مرحلة السبعينات وبسبب من ارتفاع النفط امتلكت الدولة قدرة كبيرة على اعادة تشكيل الخارطة الطبقية في المجتمع العراقي او "رشوة" قطاعات اجتماعية كبيرة اخرى ، فقد اخذت تتطور مجموعات جديدة من شرائح الراسمالية "الحميمة" حيث كانت الفرص والقروض والتراخيص توزع وفقا المحسوبيات والولاء والقرابة .
في ذات الوقت كان حزب البعث يسيطر على الطبقة المتوسطة من خدمات عامة ومهنين وبيروقراطيين وينظمها وبفرض عليها الانتماء له .
تمتعت هذه الطبقة في مرحلة السبعينات ومطلع الثمانينات بمستوى ملحوظ من الازدهار والامتيازات ، الا ان سنوات الحرب الاولى ثم غزو الكويت ومرحلة الحصار ادت الى افقار هذه الطبقة وتراجع دورها ومكانتها الى مستوى تحول الشرائح الدنيا من هذه الطبقة الى فئات مسحوقة .
اخيرا بسطت الدولة سيطرتها على مجال انتاج وتوزيع الثقافة بما في ذلك وسائل المعلومات [١٩] .
مثلت سنوات الحرب والعقوبات عودة تدريجية الى المحلية و الطائفية ذلك ان العنف والفقر وضعف الدولة والقمع الامني دفع معظم العراقيين للعودة الى جماعاتهم وقياداتهم المحلية .
ان الاجيال التي نشات في هذه الظروف لم تشهد كمالا تحتفظ بذاكرة عن التاريخ او السياسية السابقة ، وان المجتمع العراقي والمؤسسات البديلة والوسيطة نشات لتكون تقليدية ودينية وعشائرية ، هذا الاتجاه وجد تشجيعا وتعزز من قبل السلطة الحاكمة انذاك كوسيلة للسيطرة الاجتماعية عندما تقتصر ايدي الحزب الحاكم .

رابعا : المرحلة ما بعد ٢٠٠٣

في ضوء المعطيات السابقة نتساءل ، ما هي امكانية نشوء مجتمع مدني في عراق ما بعد حرب / ٢٠٠٣ ؟ لعل هذا التساؤل لا يكون مبررا بصورة اكبر الا من وجهة نظر السوسيولوجين اذا ما تذكرنا اننا في عام ٢٠٠٨ نشهد الافا من منظمات المجتمع المدني .
ببساطة يمكن القول ان الظواهر السياسية والاجتماعية كالمؤسسات البديلة والوسيطة الحديثة دائما ما مثلت في منطقتنا تحديثا اطاريا اكثر منه حضاريا وفكريا لذلك شبه

البعض احزابنا بانها قبائل سياسية مثلا ومنظمات المجتمع المدني منظمات "شبحية" والقائمة تطول .
هل الصورة بهذه العتمة ؟ يتساءل باحث معروفا " أي ولاء او تطلعات ننتظرها من حيل غريب ومستهلك؟" ان النظرة العلمية في هذا المضمار تجد توصيفها في لغة السياسة بانها "متشائلة" .
فمن ناحية ان هم القوى التي برزت الى المجال العام بعد حرب/ ٢٠٠٣ هي المؤسسات الدينية والزعامات القبلية والطائفية ، وان قوى التحالف من ناحية اخرى والحكومة لاحقا ترى ان من الانسب التعامل مع الشيوخ والزعماء المؤثرين بالدرجة الاولى وهذا نقيض المجتمع المدني السليم[٢٠] .
الا ان جانب اخر متواري من الصورة يظهر في مراة ، السوسيولوجيا يتمثل في ان انظمة الحكم التي تتسم بتعدد مراكز السلطة وان كانت انظمة غير ديمقراطية يمكن ان تؤدي – من بين خيارات اخرى- الى نشوء ميادين سياسية وثقافية بالغة الحيوية .
ان امثلة لبنان- بدرجة اكبر- وايران- بنسبة اقل- تؤكد ان تعدد مراكز السلطة وان كانت هذه المراكز تسلطية الا انها تسمح بقدر من الحرية في المجالين السياسي والثقافي فيبرز مخرجون سينمائيون وصحافيون وفلاسفة فضلا عن المنشقين الدينيين مما يؤسس قواعد للابداع والحركة رغم فساد وتسلط الزعامات ورغم المضايقات والملاحقات ، هذه التوليفة يمكن ان تشتغل في التجربة العراقية ومن بين اهم عوامل تفعيلها ولعله العامل الحاسم هو نظام توزيع عوائد النفط[٢١] .
في هذه الورقة لايسعنا الاسترسال في المناحي التحليلية اكثر بدلا عن ذلك واضافة اليه يمكن متابعة السجل الرقمي المباشر للاحداث .
ففي ٢٧/ت٢ /٢٠٠٣ صدر قرار سلطة الائتلاف رقم "٤٥" ينظم ويوصف طريقة عمل المنظمات غير الحكومية .
في ك٢٠٠٣/١ اطلقت وزارة التخطيط العراقية دعوتها الى انشاء لجنة داخل مجلس الحكم باسم " لجنة شؤون المجتمع المدني " .
ثم انشات وزارة دولة لشؤون المجتمع المدني في عهد الحكومة المؤقتة حزيران/٢٠٠٤ [٢٢] .
في تلك المرحلة المبكرة استطاع الناشط والباحث في شؤون المجتمع المدني جمال الجواهري من احصاء مؤسسات المجتمع المدني لغاية ٢٠٠٤/١٠/٩ حيث بلغت "٢٥٤٦" منظمة تنشط في مجالات شتى منها " الاطفال ، البيئة ، الصحة ، حقوق الانسان ، خدمات عامة ، قضايا المراة".
كذلك لوحظ القدرة العالية للمنظمات النسوية من خلال دورها في الغاء قرار مجلس الحكم رقم (١٣٧) والحصول على نسبة مشاركة للمراة في العمل السياسي والسلطة التشريعية لاحقا بما لايقل عن ٢٥% [٢٣] . فقد حصلت المرأه على (٦) مقاعد وزارية في العام ٢٠٠٥ ، وأقترن عددهن من ٣٤٢ في مواقع صنع القرار في العام ٢٠٠٦ مابين درجات وكيلة وزير و مديرة عام ومستشارة ..الخ [٢٤]

اليوم ونحن في نهاية العام /٢٠٠٨ ما هي الصور ؟
وفقا لمسؤول رسمي- نائبة رئيس لجنة منظمات المجتمع المدني في مجلس محافظة بغداد ، اعتبرت انه بالرغم من وجود ما يقارب من خمسة الاف منظمة من منظمات المجتمع المدني الا ان الفاعلة منها لا يتجاوز العشرات وان البعض منها لا يعرف معنى وعمل منظمات المجتمع المدني اصلا وان بعضها يمارس الارهاب والطائفية[٢٥] .
فيما اتهم السيد سعد فتح الله مدير المعهد الوطني لحقوق الانسان في وزارة حقوق الانسان بعضا من منظمات المجتمع المدني بانتهاك حقوق الانسان وارتكاب جرائم ضد النخب الثقافية والاعلامية فضلا عن عمليات الاغتيال والاختطاف وان هذه المؤسسات شكلتها احزاب سياسية[٢٦] .
بينما وصف مسؤولون آخرون هذه المنظمات بأنها نفعية ووهمية تستحوذ على مساعدات الدول المانحة ، ان قائمة الانتقادات والاتهامات تطول كما تتجه نحو زاوية واحدة في الغالب الا ان الصورة من زاوية اخرى لها لا تبدو تماما كذلك .
فعلى صعيد الطروحات الفكرية للقوى السياسية في الساحة العراقية نلاحظ اتجاها عاما في تبني وتفعيل مفهوم المجتمع المدني .
فالحزب الشيوعي العراقي يعتقد ان وجود هذه المنظمات ضروري لاسيما في المرحلة الحالية والمقبلة لكون هذه المؤسسات هي اداة موازنة ورقابة على عمل السلطة واجهزتها لذلك فللحزب الشيوعي العراقي منظمات مجتمع مدني كاتحاد الشبيبة والنقابات العمالية والمهنية واتحاد المراة...الخ[٢٧] .
بالمقابل يعتقد الحزب الاسلامي العراقي على لسان ناطقه الرسمي السيد حاجم الحسني في ٢٠٠٤/٦/٢٦ ان مؤسسات المجتمع المدني ضرورية لتحقيق غايات اسلامية عن طريق زرع العقائد والقيم والمبادئ الاسلامية فضلا عن كونها اداة وسيطة بين الحاكم والمحكوم ورقابية على عمل السلطة[٢٨] .
في ذات السياق يؤكد علي الاديب القيادي في حزب الدعوة الاسلامية ان الحزب يؤمن بالتعددية والاتحادات والنقابات نظرا لدور هذه المؤسسات في الحد من قهر السلطة وتجبرها[٢٩] .
طبعا لاحاجة بنا لاستعراض مواقف الاحزاب الليبرالية بداهة في هذا المضمار ، اما على صعيد مؤشرات الواقع ومعطياته الرقمية في عراق ما بعد حرب/ ٢٠٠٣ لاحظ د.فالح عبد الجبار حقائق اساسية طبعا وفقا لتقديرات عام /٢٠٠٦.
ففي المجال الاقتصادي من المجتمع المدني وعلى مستوى الطبقات العليا فقد ازداد عد التجار بمعدل ثلاثة اضعاف فبلغ مليون ونصف- باستثناء اقليم كردستان- بينما لم يجدد قرابة ربع مليون عضويتهم في غرف التجارة حيث علل ذلك لكون بعضهم من الموالين او المحسوبين على النظام السابق بينما هرب البعض الاخر بسبب تدهور الوضع الامني [٣٠] .

اما الطبقة المتوسطة ويقسمها الى اصحاب الرواتب واصحاب الملكية ، اما الفئة الاولى فقد مثلت ٩٠% من الطبقة المتوسطة في العهد السابق ، وقد خضعت لتغيرات جذرية في المرحلة الحالية (٢٠٠٦) فقد ارتفعت الرواتب من ٣ دولار شهريا الى ١٢٠ دولار شهريا مما ساعد في تاهيل هذه الطبقات التي بلغت حتى العام ٢٠٠٦ معدل مليون موظف حكومي ومليوني متقاعد .

اما اصحاب الملكية المتوسطة فقد اصبحوا يمثلون ما بعد / ٢٠٠٣ قرابة ٥٠% من الطبقة الوسطى بسبب زيادة اصحاب الممتلكات ورؤوس الاموال بعد الاصلاحات الاقتصادية في ظل اقتصاد مفتوح[٣١] .

وفي مجال المؤسسات الوسيطة للمجتمع المدني ومن ابرزها الاحزاب السياسية فقد لوحظ اشتراك مايزيد على ٢٤٠ كيانا سياسيا في الانتخابات التشريعية ٣٠/ ك٢/٢٠٠٥ لكن ما يؤشر على هذه الكيانات هو[٣٢] :

أ- ان الاحزاب السياسية ليست مؤسسية

ب- السواد الاعظم منها تابع لوصاية اقليمية لاسيما ناحية الدعم

ج- كذلك للاحزاب الرئيسية ميليشياتها الخاصة

د- ضعف القوى الوسيطة الليبرالية وتشتتها

في مجال اخر من المجتمع المدني وهو حقل الاعلام والراي العام ، فقد ارتفع مؤشر الحريات العامة بشكل كبير من خلال صدور ١٦٨ صحيفة ومجلة في آب/٢٠٠٣ [٣٣] ، فيما بلغت الفضائيات العراقية قرابة **٣٠** فضائية حتى العام ٢٠٠٨ ، باستثناء المحطات الارضية...الخ[٣٤] .

الا ان عدم توفر التمويل والخبرات والحماية يضع الاعلام تحت هيمنة الجماعات السياسية ورعاتها الاقليمين والخارجين او الوكالات العالمية لذلك وعلى صعيد الاعلام المقروء وباستثناء جريدة الصباح "شبه رسمية" فان الصحف التي توزع اكثر من عشرة الاف نسخة يوميا "كمعيار للنجاح" هي قليلة جدا مثلا "المدى ، الزمان ، الصباح الجديد"[٣٥] .

من كل ماتقدم نخلص الى توخي نقاط الضعف والقوة في المنظمات غير الحكومية العراقية كما يؤشرها جمال الجواهري ، فمن ابرز نقاط القوة :

١- المعرفة بالبيئة والعلاقة المباشرة مع المجتمع

٢- المستوى العالي من التعليم عند العديد من كوادرها

٣- الرغبة في ابداء المساعدة لاسيما الوازع الديني

اما نقاط الضعف وقد مررنا على بعضها فهي [٣٦] :

١- عدم ثبات الوضع السياسي والامني

٢- ضعف الهيكل التنظيمي والاطار القانوني

٣- ضعف التنسيق والتشابك بين المنظمات

٤- تاثير وتبعية بعض المنظمات للاحزاب السياسية والتيارات الدينية

٥- غلبة العقلية الشمولية في توجهات المنظمات واساليب عملها

٦- اتخاذ المنظمات غطاء لنشاطات تجارية وشخصية
٧- نظرة المجتمع في فهم العمل الانساني ودور المنظمات غير الحكومية يبدو غامضا ومتلبسا مابين الزكاة او الخمس او الصدقة
كذلك فهناك خلط بين المنظمات غير الحكومية الاجنبية او العالمية الداعمة والممولة وبين مجموعات من القوات العسكرية وبعض المقاولين الذين يقومون ببعض النشاطات كتقديم المساعدات الانسانية .

خلاصة واستشراف

نلاحظ من خلال ما تقدم ان البنى التقليدية " المجتمع الاهلي" تخترق مجالات "المجتمع المدني" بل تستنبطنه وترتدي رداءه ، فهذه المنظمات والاحزاب الحديثة هيكليا بل الحداثوية في مظهرها تستدعي موروثات ما قبل الدولة في مضامين خطابها واليات عملها رغم انها تتحرك من خلال وفي اطار الدولة وهذه احدى المفارقات المميزة لمجتمعنا المدني .
فالجهات الممسكة بمقاليد السلطة والثروة طبعا على مستويات متباينة حسب موقعها في الدولة والعملية السياسية تقوم على اسس " طائفية ، قبلية ، عرقية" ان اغلبها كما اسلفنا تمتلك اجنحة مسلحة او على علاقة بها مباشرة او غير مباشرة .
مثلت هذه الاحزاب والقوى الواجهة الخلفية لقطاعات واسعة من المجتمع المدني في العراق " الداعم ، الراعي ، الحامي " ما كان لهذه المنظمات ان تقوم وتعمل وتنتشر في ظل بيئة من الفوضى والعنف والدمار شهدتها السنوات السابقة ، حتى ان احد الكتاب وصف المرحلة بانها " جحيم لم يره الشيطان" .
ولأجل توخي الدقة فان بعضا من منظمات المجتمع المدني المنعتقة من اغلال الفئوية وضعت اقدامها وخطت بين المخاطر السياسية والامنية الا انها بالمحصلة تجد نفسها بين قطبي الرحى من خلال :
أ- سعى السلطات القائمة الى الحد من استقلالها والعمل على التدخل في عملها والحاقها بمؤسسات السلطة كليا او جزئيا
ب- زحف البنى التقليدية للهيمنة عليها وتصنيفها فئويا .
فمثلا على الصعيد الاعلامي الذي يعتبر احد عناصر القوة المفترضة والدافعة لتكون المجتمع المدني نلاحظ ان هذه العتلة تعمل في اتجاهين مختلفين .
فجانب من قواها اطلق ثورة المعلومات التي كسرت قيود الرقابة الحكومية ورفعت مستويات الوعي الجماهيري والثقافة العامة ، على الرغم من محاولات وتاثيرات السياسة والسلطة ترغيبا وترهيبا .
الا ان العتلة الاعلامية تقاطع المجتمع المدني حين يروج جانب من الاعلام لنوازع العنف والكراهية ورفض الاخر كما يتبنى طروحات وتوجهات طائفية / عرقية .
اما على صعيد البنية الاجتماعية – الاقتصادية فلا يمكن في هذه المرحلة القصيرة والمضطربة ان نطلق احكاما على القاعدة المادية الجديدة لكن هذه التكوينات

الاقتصادية – الاجتماعية الناشئة وفي قراءة اولية لن تكون بعيدة عن منابع ثروتها ومصادر قوتها المرتبطة بالبناء الكتلي للسياسة العراقية .
لذلك فان العديد من شرائح الطبقات الوسطى العلمانية والمتعلمة لاسيما الكفاءات منها رحلت أو تسعى ربما في ظل عدم وجود منظمة أو قيادة أو صوت يمثلها، في هذا السباق لا بد أن تتحرى المعطيات الرقمية المتاحة على ضآلتها لاسيما في الحقل الاقتصادي ، فبعض التقديرات تبدو غير واقعية ، مثلاً مليون ونصف تاجر مسجل في غرف التجارة في العراق باستثناء إقليم كردستان ، وهذا لا يعني عدم دقة المصدر ، إنما الخلل يقع في التوصيف ، ذلك ان الكثير من العراقيين في المرحلة ما بعد /٢٠٠٣ ولأغراض شتى " لاسيما الهجرة بسبب الوضع الأمني " أستحصلوا هويات غرفة التجارة بطريقة أو بأخرى .
كذلك فأن الدخل الحقيقي لفئة أصحاب الرواتب تراجع في مراحل لاحقة بسبب ارتفاع التضخم وغير ذلك . كما لازالت الزيادات في الرواتب غير مستقرة لاسيما بعد تراجع مداخيل النفط .
أما أصحاب الملكية المتوسطة ، فالملاحظ أن أرباب الأعمال الصغيرة والمتوسطة من " ورش الخياطة ، نجارة ، جلود ، منتجات غذائية ...ألخ " توقفت أو كادت بسبب إغراق الأسواق بالاستيراد الأجنبي بدون ضوابط من جانب و تعطل الطاقة الكهربائية كما أزمات الوقود ناهيك عن مرحلة العنف والإرهاب التي عصفت بالبد لسنوات .
لذلك فنتساءل جدياً عن التجربة الاقتصادية في عراق ما بعد / ٢٠٠٣ والى أي مدى هناك سياسة اقتصادية وطنية أو مشروع اقتصادي وطني لاسيما في ظل عدم وضوح للأحزاب والكيانات الكبرى الحاكمة.
ما يهمنا هنا هو هل ستوفر الاستراتيجية الاقتصادية الظروف الملائمة لنمو قوى سياسة واقتصادية واجتماعية جديدة خارج دائرة السلطة ؟
بكلمة أخرى ، هل تخدم السياسة الاقتصادية أهداف إستراتيجية التحول الديمقراطي ؟ بحيث توفر قاعدة لاحترام الحريات الفردية والعامة والتنافس المتكافئ والنزيه نحو التداول السلمي للسلطة ، أم إن هذه السياسة تخدم أهداف حزبية و فئوية ضيقة وقصيرة الأمد تصب في مجرى الاحتكار السياسي .
ومن ذلك أي دور ستتولى الطبقة الوسطى في التنمية السياسية والتحضر الاجتماعي والتطور الاقتصادي ؟ وأي طبقة وسطى تلك التي ستنهض بهذا الدور؟ هل هي الطبقة المعولة من قبل الدولة أم المعيلة للمجتمع و الدولة ؟
كل ذلك وسط مؤشرات سلبية حول معدلات البطالة و الفقر والفساد الإداري والسياسي في ظل عدم الاستقرار الأمني والسياسي .
بالمقابل علينا تذكر حقائق أخرى كامنة أو ممهدة لنشوء المجتمع المدني يجب إن لا ننكر أدوار الفئات الطموحة في المجتمع العراقي لاسيما ضمن إطار المجتمع المدني ، وبعض هذه الشرائح تطرقنا لها ضمن التركيبة الاجتماعية – الاقتصادية، أبرزها

" فئة التجار " إلا أن علينا إن نؤشر حالة نادرة في المضمار الاجتماعي – السياسي ، فقد برز دور نشط وواضح للحركة النسوية في المجتمع المدني الناشئ ، لاسيما إذا ما تذكرنا أن المرأة في العراق تمثل اليوم ما يقارب ٥٥% من السكان، (٣٧) وبالرغم من البيئة الأمنية الخطرة التي عملت فيها المنظمات النسوية ناهيك عن القيود و المعوقات الاجتماعية و الدينية في مجتمع تقليدي متشظي ومحترب .
بالرغم من ما تقدم فقد اختير النساء كممثلات للمجتمع المدني الناشئ وحققن إنجازات عديدة أشرنا لبعضها بسرعة .
ذلك أن المسيرة النائية في العراق المعاصر تستأهل بحث أوسع وأكثر تخصصاً .
فضلاً عن ذلك ، وبالإضافة أليه ، هناك متغيرات عديدة أخرى تعمل في اتجاه استنبات المجتمع المدني في العراق لا بوصفه " صدفة تاريخية " وهذه مفارقة كون العراق صاحب أولى المدن والمدنيات وأهمها في العصور القديمة والوسطى، ولكن بوصفه " فرصة تاريخية " .
أهم هذه المتغيرات على الصعيد الداخلي تمثلها الطبيعة الانتقالية للنظام السياسي العراقي الحالي على أكثر من صعيد منها :-

١. على الصعيد المؤسسي الذي لم يستقر أو يتكامل كنموذج برلماني / اتحادي مطابق للوصف الدستوري في المادة "١" من الدستور كما لجهة سمات هذا النظام المعروفة في القانون العام والنماذج النظمية المعتمدة برلمانياً واتحاديا في العالم .
٢. على الصعيد الثقافة السياسية الناشئة كنموذج ليبرالي / مدني سوءا الليبرالية بمفهومها الأوربي القائم على المسا وانية الاجتماعية أو الأمريكية المقترن بتقديس الفردية ، بكلمة أخرى أن ينجز هذا النموذج الديمقراطية الاجتماعية والسياسية ينسب متعارفة في التجارب العالمية . أن تطور وتكامل هذين المحورين المؤسسي والثقافي لازال يمر لدينا من خلال سياقات التشكل والتحول التي أشرت وجود البدايات الجنينية لما نسميه مجتمع مدني ، ولاشك إن تكامل النظام السياسي بأطره ومؤسساته كمامفاهيمه وقواه تعزز من حظوظ وإمكانيات المشروع المدني العراقي الوليدة والمتنامية. وهي صيرورة قائمة برغم الاختناقات التي تعد طبيعية بنسبة معينة في سياقات النشوء بل وضرورية لأنها تمثل خصوصية هذا المشروع وهويته الذاتية .
٣. على صعيد الحامل الاجتماعي- السياسي، أي قاعدة الأسس التوحيدية الشاملة التي تتجاوز الجماعات الأولية وتعلوا عليها ، أو البديل الجامع ، بكلمة واحدة القوى العلمانية في التجربة العراقية ، فلم يؤشر نشوء واستقرار نظام ديمقراطي-ليبرالي بمعزل عن هذه القوى إذا لم يكن لها الدور الريادي .

ولرفع الالتباس عن مفهوم العلمانية الذي يتخذ في الذهن العراقي صفة الإلحاد ، فالعلمانية هي موقف وليس عقيدة ولا أيدلوجيا ، العلمانية هي أن تكون الدولة حيادية أنجاه قضية الدين ، وهنا نتحدث عن الحياة الايجابي ، بمعنى احترام جميع الأديان والوقوف على مسافة واحدة منها .

اليسارية والقومية كما هي في مرحلة الستينات والسبعينات لان تلك القوى لم تعبر تحمل الجاذبية التي تمتعت بها آنذاك ، بسبب من أخطاء ومآسي تاريخية فوضت العديد من مطلقاتها الايدولوجية من جهة كما أصرت بصفتها العلمانية من جهة ثانية بعد أن أستشارت هذه الصفة أكثر وأشد أشكال التدين الشعبي" أصولياً " في مجرى نقضها للضد النوعي .

وهذا التعارض والانتكاسة هي التي عززت من رصيد التوجهات الإسلامية ودور السياسة منذ السبعينات صعوداً .

لذلك نستقرأ دوراً متنامياً وبنسبة منافسة غير كبيرة ، من قبل الأجنحة التحديثية للتيار الليبرالي – العلماني بقدر ما عكست معطيات الواقع تفكك الكتل الكبرى وتراجع الاستقطاب الطائفي وبروز أجنحة وتوجهات وسطية على صعيد القوى السياسية ذات الخلفيات الدينية ، بسبب الانعكاسات السلبية للأصطفافات والفرز الطائفي على الأداء والممارسة السياسية والحكومية .

من هنا لوحظ تغيرات في مواقف بعض القوى الإسلامية التي بدأت من أقصى اليمين لتتحول اليوم في العام/٢٠٠٩ إلى أقصى اليسار ، وإن الجدار الفاصل بين الدين والسياسة لم يعد رخواً بنفس القدر السابعة ، كما إن الموقف السياسي لرجل الشارع لم يعد مرتبطاً تماماً وبنفس القوة بالمتغير الطائفي وهذا ما أشرته العديد من استطلاعات الرأي المعتمدة على صعيد الوكالات العالمية أو المحلية ، أخيرا و ليس أخراً دخول بعض الكيانات الدينية بمسميات مختلفة في الانتخابات المحلية الأخيرة لعام / ٢٠٠٩.

أما المتغير الخارجي فأن الطرف المؤثر في المعادلة العراقية أو عرابها هو العامل الخارجي الأمريكي الذي يتحول اليوم لأسباب للمجال لها في هذا المورد – يتحول نحو رؤية جديدة للمسالة العراقية مفادها إن دعم النظام السياسي في العراق لا يعني بالضرورة دعم قوى معينة فرضتها تحالفات مرحلية لاسيما ان العبوة الطائفية التي فجرتها بواعث الاحتلال وانهيار الدولة ولدت إرهاصات داخلية وخارجية وانعكاسات سلبية تتفاعل إطار يضر ببيئة التجربة السياسية في العراق وتنسحب أثارها الكارثية على المنطقة والراعي الدولي الامريكي من خلال أعباء أصبح ينوء تحت ثقله، يعزز من ذلك إننا اليوم في العام ٢٠٠٨ وليس عقود القرن الماضي ، فاليوم نعيش في عالم القرية الكونية ، ولم يعد ممكنا بناء مجتمع داخل جدران نظام سياسي مهما أوتي من قوة ، حيث تضاءل مفهوم السيادة وتراجع دور الدولة في عصر الفضاءات الكبرى ، وأصبح الفضاء كما الاقتصاد وفي خلالها المجتمع ساحة مفتوحة إمام عصر المعلوماتية والحدود والعقول والعيون المفتوحة والمصالح العابرة للقارات وليس فقط المقاطعات و الطوائف والاثنيات .

لذلك فان نبتات المجتمع المدني لابد ان تتفتح ازاهيرها ولعمري أنها قدر الحداثة وضرورتها في مجتمع لم يعدم في أحلك ايامه الفن والأدب على أسوء تقدير بل كان اسبق دول المشرق العربي المعاصرة في ارتياد هذه المجالات اليانعة .

تمثل روح التجديد وهي تحمل الحيوية والطاقة نحو الطموح والإرادة والتطلع أنها من ستدفع هذا الجيل لإقامة مجتمع مدني إذا ماله تتوقد مبكرا العوامل الأخرى .

الهوامش

(١)عزمي بشارة ، المجتمع المدني ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٠، ص٤٤.
(٢)فالح عبد الجبار ، القضايا الاجتماعية والمجتمع المدني ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤، ص١٥٤.
(٣)سيف عبد الفتاح اسماعيل ، المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الاسلامية المعاصرة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٢، ص٢٩٢.
(٤)عبد الحسين شعبان ، المجتمع المدني العربي هل هو قوة ثالثة ، متاح على الانترنيت HTTP://WWW.ALNOOR.COM
(٥)عبد الحسين شعبان ، المصدر السابق .
(٦)سامي زبيدة ، المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٩٤.
(٧)علي الدين هلال ، النظم السياسية العربية ، قضايا الاستمرار والتغير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص١٨٠.
(٨)سلام ابراهيم كبة ، المجالس البلدية والمجتمع المدني في العراق ، متاح على الانترنت : HTTP://WWW.IRAQMEMORY.ORG
(٩)زياد جهاد البياتي ، مفهوم الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر الاحزاب السياسية العراقية المعاصرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥، ص٣٤.
(١٠) حسن شبر ، العمل الحزبي في العراق ١٩٠٨-١٩٥٨ ، دار التراث العربي ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص١٣ .
(١١) شمخي جبر ، جذور المجتمع المدني في العراق ، متاح على الانترنيت ، http://www.alnoor.com
(١٢) عامر حسن فياض ، جذور الفكر الديمقراطي الليبرالي في العراق الحديث ، رسالة دكتوراة ، كلية العلوم السياسية ظن جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ،ص٢٠٤ .
(١٣) د. منى حسين عبيد ، علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٢٧ ، ٢٠٠٥ ، ص١٠٥ .
(١٤) د . عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في العراق ، دار المدى ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص٢٢٠ .

(١٥) -سامي زبيدة ، المجتمع المدني في العراق ، متاح على الانترنت ، http://www.democracy.online .
(١٦) سامي زبيدة ، مصدر سبق ذكره
(١٧) سامي زبيدة ، المصدر السابق .
(١٨) فالح عبد الجبار ، المؤسسات الاجتماعية والمجتمع المدني في العراق ، متاح على الانترنت ، موقع حوار متمدن العدد ١٢٦١ -٢٠-٧-٢٠٠٥ .

(١٩) فالح عبد الجبار ، المصدر السابق .
(٢٠) سامي زبيدة ، المجتمع العراقي ، حفريات سوسيولوجية ن مصدر سبق ذكره ، ص ١١٥.
(٢١) سامي زبيدة ، المصدر السابق ، نفس الصفحة .
(٢٢) كوثر عباس الربيعي ، المجتمع المدني في العراق ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد٢٧، ٢٠٠٥، ص٩-١
(٢٣) (جمال الجواهري ، تحديات المجتمع المدني العراقي ، متاح على الانترنت http://www.bodl.meo.org
(٢٤) (٢٤)كراسي ريادة وتواصل للمسيرة النسائية في العراق ، صادر عن مؤتمر شبكة النساء العراقيات ، مطبعة الزمان ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٩ .

(٢٥) هذا التصريح متاح على الانترنت http://www.iraqalaan.com
(٢٦) هذا التصريح متاح على الانترنت http://www.iraqalaan.com
(٢٧) زياد جهاد البياتي ، مفهوم الديمقراطية والمجتمع المدني في ذكر الاحزاب السياسية العراقية المعاصرة ، مصدر سبق ذكره ص٥٢
(٢٨) المصدر السابق ، ص٩٩
(٢٩) المصدر السابق ، ص ١٢٨
(٣٠) فالح عبد الجبار ، المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب ، معهد الدراسات الاستراتيجية ن بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٩.
(٣١) المصدر السابق ، ص٣٠ - ٣١
(٣٢) المصدر السابق ، ص ٣٧
(٣٣) رند رحيم فرانكي ، مراقبة الديمقراطية في العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٥ ، ص ١٣٥ .
(٣٤) تقديرات شخصية للباحث في ضوء لقاءاته باحد مديري الفضائيات العراقية
(٣٥) فالح عبد الجبار ، المجتمع المدني في العراق ، مصدر سبق ذكره ص ٥٥
(٣٦) جمال الجواهري ، تحديات المجتمع المدني العراقي ، متاح على الانترنت موقع بنت الرافدين.
(٣٧) ستانسكي وفيكتوريا ، مجلة دراسات العالم الثالث ، الدور الحاسم للمجتمع المدني في العراق ، متاح على الانترنيت www.findartieles.com